



الجمهورية الإسلامية المقدسية  
مجلس شورى الفكرية والثقافية

# مَهْرَجَاتُ فِتْوَى الدِّفَاعِ الْمُقَدِّمَةِ الثَّقَلَيْنِ فِي الْأَوَّلِ

تَحْتِ شِعَارِ

مَبْدَأِ الْعُلَمَاءِ وَكَمَالِ الشُّهَدَاءِ حِفْظِ أَرْضِ الْأَنْبِيَاءِ

## دور الإمام السيستاني في وأد الفتنة الطائفية في العراق

م.م عتاب بسيم مشكل السوداني

كلية التربية الأساسية . جامعة الكوفة

م.م حيدر جابر كاظم الموسوي

الجامعة الإسلامية . النجف الاشرف



## المقدمة

تتمتع الحوزة العلمية في النجف الاشرف بموقع اجتماعي وسياسي بالغ الأهمية، ولقد مارست أدواراً مهمة في رسم حركة الأمة من حيث أحداثها ومواقفها، فقد شهدت الحياة السياسية تحولات كبيرة على مستوى الدولة والأمة كان للمرجعية أثر واضح فيها عبر توجيهاتها وفتواها التي أصدرتها في أوقات حساسة، فكانت صاحبة القرار الفاصل في مختلف القضايا المصيرية، التي تتعرض لها الأمة الإسلامية بشكل عام والعراق بشكل خاص، وتأتي أهمية الموضوع من عمق الدور الوطني والروحي للحوزة العلمية في مقاومة المحتلين الغزاة، وما لها من مكانة دينية في مجتمع بقي عقوداً طويلة متأثراً بمرجعياته الدينية ولاسيما عند الأغلبية الشيعية في العراق، ولما حظيت به في مختلف مراحل نشاطها من دور توجيهي مميز هيمن روحياً وفكرياً وسياسياً على أتباع المرجعية الشيعية، إذ كانت صاحبة القرار المؤثر في مختلف القضايا المصيرية الكبرى التي تتعرض لها الأمة الإسلامية.

وعلى وفق ما تقدم إن علماء الحوزة العلمية وبما كان لهم من نفوذ شعبي وهيبة خاصة لدى العام والخاص، كانوا يحرصون على استخدام ذلك لوحدة الصف الإسلامي ومنع الفتن والافتتال بين المسلمين التي كانت تقف وراءه دائماً مطامع سياسية للحكام المتسلطين على بلاد المسلمين بغض النظر عن دعوى الانتماء المذهبي للحكام، ومن بين أشهر من تصدى لهذه المهمة المقدسة سماحة آية الله العظمى الإمام علي الحسيني السيستاني (دام ظله الوارف)، إذ لعب دوراً رئيسياً في العملية السياسية الجارية في العراق، فأسس لمرتكزاتها، وواكب تحولاتها، ورعى مسيرتها، وكان لموقفه

الأثر البالغ فى الحفاظ على الوحدة الوطنية، والسعى لإنجاز الاستقلال والسيادة، والعمل لإنهاء الاحتلال، من خلال الحث لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها، على أساس الالتزام بالقانون، ومبادئ العدالة والمساواة واحترام الآخر، وتفعيل المشاركة الشعبية. من هنا جاءت فكرة بحثنا هذا والمتكون من تمهيد تطرقنا فيه للسيرة العطرة للإمام السيستاني، وأربعة مطالب تطرقنا فى المطلب الأول موقفه من الاحتلال، والثانى موقفه من الدستور، والثالث موقفه من الانتخابات، والرابع موقفه من الفتنة الطائفية .

## التمهيد

### حياته :

### نسبه :

السيد السيستاني هو علي بن السيد محمد باقر بن السيد علي بن السيد محمد رضا الحسيني الغروي<sup>(١)</sup>، يرجع نسبه الشريف إلى الإمام السبط الشهيد الحسين بن علي ابن أبي طالب عليه السلام فهو غصن من أغصان هذه الروضة الطاهرة وفرع من فروع هذه الشجرة الباسقة الوافرة الظلال<sup>(٢)</sup>.

### ولادته ونشأته :

ولد في التاسع عشر من شهر ربيع الثاني عام ١٣٤٩ هـ الموافق ١٩٣٠ م في مشهد المقدسة<sup>(٣)</sup> من عائلة علوية وجدت أصولها في أصفهان قد ألجأتها ظروف القمع الفكري والإرهاب الديني التي مارستها السلطات الحاكمة عبر التاريخ ضد سلالة وأتباع أهل البيت عليهم السلام إلى الهجرة من المدينة المنورة إلى تلك البقعة الطاهرة<sup>(٤)</sup>، فالسيد حجازي الأصل والنسب نجفي الموطن سيستاني الشهرة وقد اشتهر السيستاني نسبة إلى سيستان من بلاد إيران المدينة التي استقرت بها أسرته واتخذها أجداده موطناً لهم<sup>(٥)</sup>، جده الأعلى هو السيد محمد عيّن بمنصب ( شيخ الإسلام ) في عهد السلطان حسن الصفوي<sup>(٦)</sup>، أما جده الأدنى فهو آية الله السيد علي بن محمد رضا السيستاني المتوفى عام (١٣٤٠ هـ) والذي يعد من كبار علماء مشهد المقدسة، فقد كان فقيهاً كاملاً وعالمًا واعظاً<sup>(٧)</sup> أما والده فهو السيد محمد باقر السيستاني من علماء وفضلاء مدينة مشهد المقدسة<sup>(٨)</sup>، وقد قام مقام جده في الجلالة ونشر تعاليم الدين وبث الوعي في الناس

حتى وفاته عام ( ١٣٧٠ هـ )<sup>(٩)</sup> وسار السيد على ذات النهج الذي سلكه أجداده في طلب العلوم الإلهية فانفتح ذهنه ووقعت عيناه وهو لما يزل في الخامسة من عمره على آيات القرآن الكريم فبدأ بتعلم كتاب الله<sup>(١٠)</sup>، ثم انتسب إلى مدرسة دار التعليم الديني لتعلم القراءة والكتابة وتلقى دروسه في التاريخ والجغرافية والحساب كما تعلم فن الخط على يد أساتذة متخصصين<sup>(١١)</sup> ثم انصرف وهو مطلع العقد الثاني من عمره عام (١٣٦٠) \_ وبتوجيه من والده \_ إلى تعلم اللغة العربية وآدابها وقراءة جملة من الكتب التي تعد مقدمات ضرورية لطالب الحوزة كشرح الألفية للسيوطي والمغني لابن هشام ومقامات الحريري<sup>(١٢)</sup> وكان ذلك عند أستاذ اللغة العربية العلامة محمد تقي المعروف (الأديب النيشابوري الثاني) وكذا الأستاذ الأديب الهروي<sup>(١٣)</sup> ومن أجل الاعتراف من منهل المعارف الإلهية ومنبع العلوم العقلية راح السيد يدرس الفقه والأصول والعلوم العقلية لدى جهابذة هذه العلوم وأساتذتها فقرأ ( شرح اللمعة ) و( القوانين ) عند السيد أحمد اليزدي المعروف ( نهك ) وقرأ ( المكاسب ) و( الرسائل ) و( الكفاية ) عن العالم المعروف الشيخ هاشم القزويني ( ت ١٣٨٠ هـ )<sup>(١٤)</sup> وحضر في المعرفة الإلهية دروس العلامة الميرزا مهدي الأصفهاني ( ت ١٣٦٥ هـ ) كما حضر بحوث الخارج للميرزا مهدي الانشيان<sup>(١٥)</sup> هاجر السيد في عام ( ١٣٦٨ هـ ) إلى قم المقدسة وابتدأ رحلته العلمية لإكمال دراسته الحوزوية من أجل الاعتراف من معين العلم والمعرفة، وكل ما يرتبط بالعلم الإلهي من فنون ومعارف<sup>(١٦)</sup> وبما يحقق طموحه العلمي، وتوجهه الديني، وقت كان لواء المرجعية معقوداً لآية الله العظمى السيد آقا حسين البروجردي (ت ١٣٨٠) فواضب على حضور دروسه في الفقه والأصول ومتابعة محاضراته<sup>(١٧)</sup>.

وحضر عند السيد الحجة الكوهكمري (ت ١٣٧٣ هـ) في الفقه<sup>(١٨)</sup> وقد أقام السيد في قم المقدسة طيلة ثلاث سنوات أصبح بفضل متابعاته وتحقيقاته، ورغبته العميقة في الإفادة بأقصى ما يمكن مخضراً وضليعاً إلى حد بعيد في علوم الشريعة<sup>(١٩)</sup> يَمَم السيد وجهه عام ( ١٣٧١ هـ ) ناحية مدينة جده أمير المؤمنين عليه السلام مأوى العلماء وكهف العرفاء، لبيداً

عهداً جديداً من العلم والمعرفة يغني رغبته في التطلع لممارسة دور علمي وفقهه يرقى لمستوى التعبير عن النظرية الإسلامية بأجلى صورها<sup>(٢٠)</sup>، من جهة ويلفت الأنظار - من جهة أخرى - إلى أن النجف بما تحمله من تراث المرسلين وعلوم الوصيين وبما تحتوي من مرآة الأنبياء والصالحين لم يرق دورها الفكري ومساحتها الحضارية في المشروع الإسلامي المعاصر<sup>(٢١)</sup> إلى المستوى المطلوب، فسعى السيد - وما يزال - باتجاه تحقيق الواقعية لهذا الكم المعرفي الذي تحويه، وتغص بمكوناته مدينة أمير المؤمنين عليه السلام وقد وصل إلى كربلاء في أربعينية الإمام الحسين عليه السلام ثم اتجه إلى النجف الأشرف واتخذ من مدرسة البخاري العلمية سكن له<sup>(٢٢)</sup> وهو ابن الثاني والعشرين من عمره ودأب على حضور بحوث طائفة من جهابذة عصره أمثال آية الله الشيخ حسين الحلي (ت ١٣٩٧هـ) وآية الله العظمى السيد محسن الحكيم (ت ١٣٩٠هـ) في الفقه والأصول وآية الله السيد أبي القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ).

#### شيوخه في مشهد وقم:

إن السيد تنقل بين حوزة مشهد وقم ونهل من علوم طائفة من المراجع والفقهاء، الذين كانوا من أعمدة الحوزات وجهابذة العلم ابتداءً بوالده السيد محمد باقر، والشيخ الأصفهاني والغروي والايبي، إذ درس عندهم الفلسفة والحكمة، ودرس على يد النيشابوري الأدب، فيما درس على يد الميرزا مهدي الانشيانى بعض بحوث الخارج<sup>(٢٣)</sup> ثم أكمل مسيرته العلمية في حوزة قم فحضر عند الأستاذين السيد الحجة الكوهمكمرى (ت ١٣٧٣هـ) والسيد حسين الطباطبائي البروجردى (ت ١٣٨٠هـ).

#### شيوخه في النجف الأشرف:

حينما استقر به المقام في النجف الأشرف، واكب الحضور - على الفور - وبدأ بحوثه ودراساته على أعلى المستويات العلمية لدى كبار علماء النجف الأشرف مثل السيد محسن الحكيم والشيخ حسين الحلي الذي عرف بدقة نظره وتحقيقه العميق<sup>(٢٤)</sup>

وكذلك السيد محمود الشاهرودي والسيد أبو القاسم الخوئي في الفقه والأصول، وقد ظل مواظبا على حضور درس الاخير لأكثر من عشر سنوات حتى أصبح من أجلاء تلامذته الذين يشار إليهم بالبنان<sup>(٢٥)</sup> وقد كان حصيلة هذا الجهد العلمي والسعي الحوزوي أن نال إجازات الاجتهاد من الشيخ الحلي والسيد الخوئي يؤكدان فيها قدراته وأهليته العلمية لملكة الاجتهاد ومقدرته الكاملة على الإفتاء، وقد كان ذلك عام (١٣٨١هـ) حينما عزم السيد السيستاني السفر الى موطنه مشهد كما كتب ( شيخ محدثي عصره الشيخ أعما بزرك الطهراني شهادة أخرى يطري فيها على مهارته في علمي الرجال والحديث)<sup>(٢٦)</sup>

#### تلامذته :

الحق ان من يقف على فحوى العبارات التي تضمنتها إجازة السيد الخوئي تتبُّر وما فيها من ثناء باهر ومديح ظاهر حيث يصف السيد السيستاني بأنه (العلم العامل والفاضل الكامل، سند الفقهاء العظام ) إلى غيرها من أوصاف التكريم ودلالات التعظيم، يقف على المقام السامي للسيد السيستاني والمكانة الرفيعة عند شيخ الطائفة وزعيم حوزتها بالتالي فإجازة الاجتهاد، لم تكن في معرض التقييم العلمي والتنويه ببلوغ السيد السيستاني مرتبة الاجتهاد - التي هي اعلى مرتبة علمية يصل إليها طالب الحوزة- فحسب، بل هي بصدد التعريف بمكانة السيد الأخلاقية، وإلفات الأنظار إلى عظيم صفاته، وكامل خصاله، أضف إلى ذلك ان السيد السيستاني من القلائل جداً الذين حظوا بتلك الاجازة من بين أكثر من ستمائة طالب تتلمذوا على يد السيد الخوئي<sup>(٢٧)</sup> من هنا بدأ طلاب العلوم الدينية في حوزة النجف الاشرف يتسابقون لحضور حلقات السيد السيستاني عام (١٣٨١هـ) فيما شرع (بتدريس بحثه الخارج في الفقه على ضوء كتاب المكاسب للشيخ الأنصاري)<sup>(٢٨)</sup> الذي يعد من أهم كتب الدراسة في الحوزات العلمية وأنه في مستوى رفيع جدا من الموضوعية والتعميد<sup>(٢٩)</sup> وأنه لا بد



لكل مجتهد منولوج الى مواضيعه بدقة واحتوائها بفهم شامل وإتقان كامل، وبعد سنوات بأشر بإلقاء دروسه وتقريراته في مبحث اجتهادي رفيع المستوى<sup>(٣٠)</sup> كما بدأ محاضراته (البحث الخارج) في الأصول في شعبان (١٣٨٤هـ) وقد أكمل دورته الثالثة في شعبان عام (١٤١١هـ)<sup>(٣١)</sup> ومن ابرز تلامذته:-

١. العلامة الشيخ مهدي مرواويد .
٢. العلامة السيد حبيب حسينيان .
٣. العلامة السيد مرتضى الأصفهاني .
٤. العلامة السيد احمد المددي .
٥. السيد رياض الحكيم .
٦. الشيخ محمد الجواهري .
٧. الشيخ علاء الدين الواعظي .
٨. الشيخ بدر الدين الواعظي .
٩. السيد محسن البهشتي .
١٠. السيد محسن الهاشمي .
١١. السيد محمد هادي بن السيد محمد رضا الخرسان .
١٢. السيد محمد صادق السيد محمد رضا الخرسان .
١٣. السيد محمد أمين الخالخال .
١٤. الشيخ عباس كاشف الغطاء .
١٥. السيد محمد علي الرباني .

١٦. الشيخ محمد أمين المامقاني .
١٧. السيد محمد جواد الجلاي .
١٨. السيد محمد حسن الجلاي .
١٩. السيد محمد الغروي .
٢٠. الشيخ محمد القوجاني .
٢١. السيد محمد المهري .
٢٢. السيد محمد رضا السيستاني .
٢٣. السيد محمد باقر السيستاني .
٢٤. العلامة الشيخ مصطفى الهرندي وغيرهم الكثير<sup>(٣٢)</sup>

## المطلب الأول:

## موقفه من الاحتلال

لقد كان موقف المرجعية الدينية في النجف الاشرف - كما هو ديدنها على الدوام - من الاحتلال موقفاً واضحاً متبلوراً في الرفض التام لوجوده، وقد استنكر السيد السيستاني الاحتلال منذ الأيام الأولى للغزو الأمريكي، ووصفه بالعدوان الظالم ودعا المسلمين في كل مكان الى التكاتف والتآزر، والوقوف مع العراق في كل ما يستطيعون<sup>(٣٣)</sup> وأكد على أن الغزو والاحتلال لم يكن هو السبيل المشود في تغيير النظام الاستبدادي<sup>(٣٤)</sup>، وقد شخّص القوات المتواجدة على أرض العراق، وعرفها على أنها قوات احتلال، كما أقر بذلك مجلس الأمن<sup>(٣٥)</sup> وأعرب عن استغرابه، حين سئل: هل تؤيدون بقاء قوات الاحتلال، فأجاب: كيف يمكن أن نؤيد بقاء قوات الاحتلال في العراق<sup>(٣٦)</sup> وغير ذلك من البيانات التي تكشف عن هاجس القلق الشديد اتجاه الوجود الأمريكي، وأهدافه في العراق، والواقع إن الدور القيادي «للمجتهدين في قيادة الشيعة في العراق عشية دخول القوات الأمريكية العراق (٢٠٠٣م) هو نفسه عشية دخول القوات البريطانية في عام (١٩١٤م)»<sup>(٣٧)</sup> وغير أن الاختلاف بين المرحلتين يكمن في أن موقف المرجعية في التدخل الأخير أصبح أكثر وضوحاً وظهوراً بفضل التطور الإعلامي والتقني، وان بيانات السيد المترجمة لموقفه من الغزو الأمريكي قد تعاملت مع تداعياته، على نحو مخالف لما تعامل به علماء الحوزة مع الاحتلال البريطاني في عشرينيات القرن المنصرم، حين أفتوا بمقاومته ومحاربتة، فانتهى الأمر الى تهيمش واضطهاد الأغلبية على مدى ثمانين عاماً فكان موقفه موقفاً متأنياً ومتحفظاً من الاحتلال في ذات الوقت<sup>(٣٨)</sup>، لذا فقد سعى الى تقييم متوازن لتلك التداعيات وفقاً للظروف الموضوعية، والمعايير المحيطة

بالساحة العراقية، ولقد أدرك السيد السيستاني وأيقن أن خيار المقاومة المسلحة، ليس هو الخيار المطلوب في تحرير العراق، لعدم اتفاق العراقيين -جميعاً- وانطباقها عليه من جهة؛ ولأن البعثيين تمتعوا في استهلاك الشعارات الوطنية، وتفريغها من محتواها، وتجييرها -تماماً- باتجاه مصالحهم من أجل الحفاظ على كرسي الحكم من جهة أخرى، حتى اسلب الحس الوطني من الفرد العراقي، وذوب بصورة منظمة ومقصودة، بالتالي انصبت هممة المرجعية على اعتماد السبل السلمية، لإنقاذ العراق من هيمنة الاحتلال، وقد أوضح ذلك السيد السيستاني بقوله: «إن المرجعية الدينية تدعو الى اتباع الأساليب السلمية في إعادة السيادة الى العراقيين، وتمكينهم من حكم بلدهم من تدخل أجنبي»<sup>(٣٩)</sup> ودعا قوات التحالف الى إفساح المجال للعراقيين في أن يحكموا بلدهم بأنفسهم، من دون تسويق ومماطلة<sup>(٤٠)</sup> ثم تراه يعلن ويشدد على إجراء الانتخابات سواء لكتابة الدستور، أم لإدارة الدولة، كونها الأسلوب الأمثل الذي يرسم خطى الاستقلال، ويتناسب وحيثيات المرحلة الراهنة، فيصرح أنه: «إنما طالب بإجراء الانتخابات لغرض تمكين الشعب العراقي من اختيار ممثليهم من إدارة بلدهم»<sup>(٤١)</sup>.

## المطلب الثاني :

## موقفه من الدستور

الدستور يعرّف حقوق أفراد الأمة وشكل حكومتها وكيفية تكوينها ويضع المبادئ الأساسية لنظامها الداخلي ويوزع المهام على مصالحها ويحددها ويرسم كيفية ممارسة السلطات العليا فيها ومداهها<sup>(٤٢)</sup>، ومنه اشتقت ما يصطلح عليه اليوم الجمعية الدستورية وهي التي تتشكل من نواب أو مبعوثي الشعب أو الأمة لوضع الدستور أو مراجعته أو تعديله،<sup>(٤٣)</sup> والدستور - بهذا المعنى - لا يعد مصدراً للتشريع في مقابل القرآن الكريم المنبع الرئيس لأحكام الإسلام والواقع أن من أعمق الإشكاليات التي قد تطفوا على سطح الاعتراض هو احتمالية خوض الدستور في بعض المواد المشددة في الشريعة الإسلامية والتي لا يناط أمر القضاء والحكم فيها إلا للمعصوم عليه السلام وعليه فالتوقف في شرعية الدستور يمضي بنا الحديث عن شرعية الحاكم، والحق ان هذا النص يوقفنا على أمرين هامين:

الأول: أنه ليس هناك - في عصر الغيبة - نص شرعي أو صيغة معينة لشكل نظام الحكم .

الثاني: ان تحديد نوع النظام موكول إلى الأمة<sup>(٤٥)</sup>، وعلى ذات الاتجاه وبهذا المعنى سار السيد السيستاني بعد (٢٠٠٣م) في منح الأمة حقها في اختيار شكل نظام الحكم من خلال دعمه المباشر للعملية السياسية في العراق وتأكيده على الدعوة لانتخاب مجلس كتابة الدستور والتي تكشف - بشكل قاطع - عن إضفاء صريح لمشروعية هذا الدستور الأمر الذي تتلاشى معه مجمل الإشكاليات التي يمكن أن تسلبه الصبغة الشرعية وحق

الإمضاء، فقد أولى السيد السيستاني مسألة كتابة الدستور اهتماماً بالغاً وصادر بشأنه فتواه الشهيرة لأهميته القصوى - حسب تصريحه- وتعلقه بمصير البلد ومستقبله مباشراً بانتقاله من مرحلة الحكم الدكتاتوري قبل (٢٠٠٣م) التي تميزت بالاقتصاء والمصادرة بحقوق المواطنين والعبث بها، وقد جاءت فتوى السيد بخصوص الدستور بعد أن تناهى إليه عزم سلطات الاحتلال تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي، وانها ستعين اعضاء هذا المجلس بالمشاورة مع السياسيين العراقيين ثم طرح الدستور بعد إقراره من قبل المجلس للتصويت الشعبي العام، وحينما أُريد من بيان الموقف الشرعي والواجب الملقى على عاتق المؤمنين اتجاه قضية إعداد الدستور العراقي اجاب بأن « تلك السلطات لا تتمتع بباية صلاحية في تعيين اعضاء مجلس كتابة الدستور... ولا بد من إجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخابات من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس<sup>(٤٦)</sup>»، ثم أنه أوجب على المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الامر المهم والمساهمة في إنجازه على احسن وجه<sup>(٤٧)</sup> والواقع أن فتاوى السيد بخصوص الدستور جاءت من وحي قراءته المبكرة لنتائج صدور الدستور المؤقت، أو ما يسمى بـ( قانون إدارة الدولة العراقية ) وأن صدوره بهذا الشكل يعطل إمكانية إصدار دستور دائم يؤسس لعراق موحد ديمقراطي يتمتع بالسيادة الكاملة على اراضيه<sup>(٤٨)</sup> وهو من وجه نظره - سيمكن جهات سياسية من إنتاج عراق مدّجن بمشاريع وأيدولوجيات و كانتونات<sup>(٤٩)</sup> تفضي الى تشظي الوحدة الوطنية، وتركيز النفس الطائفي، من ثم يمكن القول أن هناك أموراً ثلاثة ركز عليها السيد السيستاني في فتواه بخصوص الدستور، الامر الاول: إصرار السيد على كتابة الدستور، وأنه «يجب ان يكتب من قبل ممثلي الشعب، الذين تم اختيارهم عن طريق الانتخابات العامة»<sup>(٥٠)</sup> لذا فقد أكد إن «الدستور الذي يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به»<sup>(٥١)</sup>، وان مجلس الـ(٣٠) شخصاً المكلفين بكتابة الدستور يجب أن يتم اختيارهم من قبل الشعب العراقي بجميع أبنائه

المؤهلين للانتخابات<sup>(٥٢)</sup> «وأي دستور يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب، لا يمكن القبول به»<sup>(٥٣)</sup> شرعية لآلية التعيين<sup>(٥٤)</sup> وقد وقف السيد موقفاً رافضاً اتجاه بعض المبادرات التي رام مجلس الحكم من ورائها تكوين نوع من أنواع المجالس التي ستقوم بكتابة الدستور بقوله «لا صلاحية لهم في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، بل لا بد من إجراء الانتخابات العامة لهذا الغرض»<sup>(٥٥)</sup>. الامر الثاني: أكد السيد على مواصفات الدستور الذي دعا الى صياغته، وأنه ينبغي أن تكون ركائزه الأساس هي الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية السامية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي الى جنب مبدأ الشورى والتعددية واحترام الأقلية لرأي الاكثرية<sup>(٥٦)</sup> وهو بذلك يركز على شروط مهمة يستحق معها الدستور إمضاء المرجعية بشروعيته ويكتسب من خلالها الحصانة الملزمة للعمل بموجبه وعدم مخالفته، وهي ان لا يناقض ثوابت الدين من جهة، ولا يخرج عن الارث الاجتماعي المتجسد في المبادئ الاخلاقية والقيم الاجتماعية والتي دأب المجتمع العراقي على استقصاء أصولها من تلكم الثوابت من جهة اخرى، ولكي لا يفضي الدستور الى تسلط طائفة وغمط حقوق أخرى، كما كان الوضع أبان النظام السابق، فقد وضع السيد قيد الشورى والتعددية واحترام الاقلية لرأي الاكثرية، كضمانة دستورية، يتحقق بموجبها الوجه الشرعي لهذا الدستور، وبعبارة أخرى ان مشروعية الدستور -عنده- تتوقف على ان تكون الركائز الثلاث هي المادة الاساس لبنوده والروح لقوانينه وان الحكم بمبدأ الشورى والتعددية وحكم الاغلبية، الضامن للأخذ ببنوده والعمل بها. الامر الثالث: ان السيد عول كثيراً -في كتابة الدستور- على رأي وارادة أغلبية الشعب العراقي في كونه سيعكس تعاليم الإسلام، وثوابت الدين، بل صرّح بعميق ثقته، عندما سئل عن موقع الدين من الدستور العراقي فأجاب بأن «الإسلام هو دين اغلبية الشعب العراقي وإذا كتب الدستور بأيدي المنتخبين من قبل العراقيين فمن المؤكد أنه يشتمل فيه قيم الإسلام السمحاء»<sup>(٥٧)</sup> ويؤكد في موضع اخر فيقول: «يفترض بالحكومة التي تنبثق عن إرادة أغلبية الشعب، ان تحترم دين الاغلبية

وتأخذ بقيمه، ولا تخالف في قراراتها شيئاً من أحكامه»<sup>(٥٨)</sup> وبعبارة أخرى ان التوجه الإسلامي للشعب العراقي هو الضمانة الاكيدة التي يعول عليها في كتابة الدستور، وقد تجلت رغبة السيد في مواد الدستور العراقي الجديد، بدءاً بالمادة الاولى من مواده والتي تنص على ان الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع ولا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام،<sup>(٥٩)</sup> ومما تجدر الاشارة إليه إنه كما ان عدم إسقاط شرعية الدستور قائمة على عدم إصدار ما يخالف ثوابت الإسلام، بناء على مبدأ (الحق) المعطى للأغلبية المسلمة، يجب على تلك الاغلبية ان تحترم خصوصيات وحقوق غيرهم بشرط عدم تطبيقها عليهم<sup>(٦٠)</sup>، وقد اكد السيد السيستاني - حينما ذكر ان هناك من يتخوف من إقامة حكم ديني يجرم الاقليات من بعض حقوقها - فيقول: «أن القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية في العراق، لا تدعو الى قيام حكومة دينية، بل الى نظام يحترم الثوابت الدينية، وتعميق التعددية والعدالة والمساواة»<sup>(٦١)</sup> والتي من ابرز مظاهرها، احترام عقائد الاخرين.



## المطلب الثالث :

## موقفه من الانتخابات

دعا السيد السيستاني الى اعتماد الانتخابات العامة كوسيلة لممارسة الشعب حقه في اختيار شكل نظام الحكم في العراق، وهو بذلك يدفع باتجاه تجسيد النظام الديمقراطي، بدءاً بكتابة الدستور وانتهاءً بانتخابات مجالس الأقضية والنواحي، وقد كان ذلك واضحاً في مواقفه العملية التي دفعت باتجاه رعاية هذا النهج منذ الخطوات الأولى التي باركها ودعا فيها لكتابة الدستور، حين ارتأت مرجعيته تشكيل لجنة لاختيار المرشحين لمجلس النواب العراقي<sup>(٦٢)</sup>، ضمن شروط روعي من ورائها الممازجة بين ممثلي الأحزاب السياسية والمستقلين، لكي يكون هناك توازن يحول دون سيطرة جهة أو مكون سياسي وقد انتهت مهام اللجنة - مع ما اكتنف عملها من صعوبات ومشاكل - بتشكيل قائمة (الاتلاف العراقي الموحد) التي اتسمت الى حد ما بالتوازن المذهبي والقومي، وضمت بين أطرافها أغلب مكونات الشعب العراقي<sup>(٦٣)</sup> وما إن انتهت الانتخابات التي تمخض عنها كتابة أول دستور دائم للعراق في الوقت الحاضر، حتى انصبت جهود المرجعية على إكمال خطى السير بالنهج الديمقراطي من خلال البيانات الداعية الى إجراء الانتخابات العامة لاختيار شكل نظام الحكم وفق إرادة الشعب، وقوانين الدستور الذي صاغه ممثلوه المنتخبين، وقد تجلت دعوته للانتخابات بطائفة من البيانات السياسية الكاشفة عن نوع السلطة في نظام الحكم الذي يلزم «أن يحدد الشعب العراقي بجميع أبنائه من مختلف الأعراق والطوائف، والية ذلك الانتخابات العامة»<sup>(٦٤)</sup> ثم أنه يعلن عن شكل هذا النظام فيقول: «إن القوى السياسية والاجتماعية الرئيسة في العراق لا تدعو الى قيام حكومة دينية، بل الى نظام يحترم الثوابت الدينية للعراقيين، ويعتمد مبدأ التعددية

والعدالة والمساواة»<sup>(٦٥)</sup> لذلك فقد أبدى السيد السيستاني تحفظه على اتفاق ١١/١٥ / ٢٠٠٣؛ لأن الآلية الواردة فيه لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لا تتضمن تشكيل مجلس يمثل الشعب العراقي تمثيلاً حقيقياً، ولا بد أن يصار الى الانتخابات، ليكون المجلس منبثقاً عن الإرادة العراقية، محفوفاً من كل طعن في شرعيته<sup>(٦٦)</sup> وحينما أعرب بعض الشركاء السياسيين عن خشيتهم من أن تؤدي تلك الانتخابات الى إقامة حكومة طائفية، صرح السيد السيستاني أن هذا غير وارد؛ لأن «الاجلبية لو تحققت لطائفة ما، فهي لا تؤدي الى بروز أغلبية سياسية لهم، فأن المتوقع أن يكون في كل طائفة اتجاهات سياسية مختلفة»<sup>(٦٧)</sup> ولا يخفى أن البيان ينبئ عن قراءة سديدة بخصوص المستقبل السياسي الذي ستفضي إليه مبادئ الحرية، وتقره صناديق الاقتراع من خلال الانتخابات العامة، حيث تلاشت الاجلبية الطائفية في خضم الانقسامات السياسية، ولم يعد هناك بروز عددي لفئة، او طائفة على حساب اخرى . ومما يسفر عن عنايته العظيمة بالانتخابات العامة - عندما قررت المفوضية العليا فتح مراكز تسجيل الناخبين في ارجاء العراق لمدة ستة أسابيع اعتباراً من ١ / ١١ / ٢٠٠٤ - هو تنبيهه للتفاصيل المؤهلة للتصويت، من خلال التوجيهات التي اوجب بها على المواطنين - وجوباً شرعياً - وهو التحقق من إدراج أسمائهم في سجل الناخبين بصورة صحيحة، وأكد على أن من لم يدرج اسمه لخطأ، أو لغيره مراجعة اللجنة الانتخابية في منطقتة، وإبراز المستمسكات المطلوبة<sup>(٦٨)</sup>، كما أنه اوجب على وكلائه ومعتمديه المسارعة في إنجاز هذا الأمر المهم من خلال تشكيل اللجان الشعبية<sup>(٦٩)</sup> وشدد على أن هذه الانتخابات لا تقل أهمية عن انتخابات مجلس كتابة الدستور، وأوجب - لأجل ذلك على المواطنين - رجالاً ونساء - السعي الخثيث للمشاركة، لضمان فوز الحريصين على المصالح العليا، والمؤتمنين على ثوابت الدين<sup>(٧٠)</sup> وعدم تشتيت الأصوات وتعريضها للضياع<sup>(٧١)</sup>، وعليه يمكن القول أن بيانات السيستاني - أنفاً - تنطوي على جملة من النقاط

الاولى: إن اطمئنان السيد بأن الانتخابات - في بلد متنوع الأعراق والطوائف مثل العراق - ستكون الأداة المثلى في إعطاء كل ذي حق حقه، وتحقيق المصالح العليا التي من أولوياتها الحفاظ على ثوابت الدين<sup>(٧٢)</sup> وهو ما يكشف عن اعتماده الكبير على التوجه الفكري لهذا الشعب.

ثانياً: إن المرجعية إنما طالبت بإجراء الانتخابات، لتطبيق معاني الديمقراطية من خلال تمكين الشعب من اختيار ممثليه<sup>(٧٣)</sup> وإدارة بلده بنفسه .

ثالثاً: إن الانتخابات هي السبيل الوحيد والعاقل لتجاوز المحاصصات العرقية والطائفية في أي تشكيلة حكومية؛ لأنها صمام الأمان في أن يحظى كل مكون سياسي بما يستحقه .

رابعاً: إن الانتخابات تحظى من المشروعية الدينية والمسؤولية الوطنية، عند المرجعية الدينية ما دفعها لأن تؤكد عليها في أكثر من مورد، وأكثر من مناسبة، وقد صرحت بالمطالبة بها وواجبت على الناس العمل على المشاركة بها بأوسع ما يكون وبأفضل صورة . ولا بد من الإشارة الى أن السيد السيستاني لم يغمط المرأة العراقية حقها في أن يكون لها دور في العملية السياسية، حيث يقول: «لا مانع من ذلك مع توفر الشروط والمؤهلات القانونية، ومن المؤمل أن يكون للمرأة العراقية دور كبير في تطوير العراق ورفعه»<sup>(٧٤)</sup>

## المطلب الرابع:

## موقفه من الفتنة الطائفية

يلمس الباحث في نصوص طائفة واسعة من فتاوى السيد، إيلاءه الاهتمام البالغ بالجانب الاجتماعي للمكون الإسلامي سواء في داخل العراق، أم في خارجه من خلال تركيز معاني الأخوة وتجذير مفاهيم التلاحم بين أبناء الإسلام من الشيعة والسنة، من خلال دعوة السيد للوحدة الوطنية ومن منطلق قرآني قال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾، فتراه حين يُسئل: كيف تكون المعاملة مع الإخوة المسلمين من أبناء المذاهب الإسلامية الأخرى يجيب بصريح القول « بالمدارة وحفظ الأخوة الإسلامية ومصالح المسلمين العليا<sup>(٧٥)</sup> ثم أن السيد يلفت الأنظار الى دور الشعائر في إلهاب المشاعر وتقريب القلوب، فيعمد الى توظيفها، لاسيما الصلاة التي يدفع الشرع ويحث على أدائها جماعة، لتحقيق تلك المعاني، فتراه يجوز الصلاة خلف أبناء المذاهب الإسلامية الأخرى إذا كانت الصلاة محققة للوحدة الإسلامية وكان الاقتداء مصداقاً للمدارة مع سائر المسلمين<sup>(٧٦)</sup> ومن أجل تقوية اللحمة الاجتماعية بين أبناء الشعب العراقي من جميع المذاهب، تراه يجوز المؤمن من المخالفة غير الناصبية<sup>(٧٧)</sup> غرضه من ذلك تعبيد السبيل وإزالة العقبات التي تكون في طريق التجانس الاجتماعي والحفاظ على النسيج المسلم من أسباب التناحر والتقاطع، والواقع أن من أبرز الأمثلة التي تدل على حكمة السيد السيستاني العالية، وإحساسه العميق بأهمية الترويج لثقافة التسامح بين أبناء المجتمع المسلم «وتقوية ما يسميه علماء الاجتماع بـ(العلاقات التفاعلية) بين أبناء الأمة الواحدة»<sup>(٧٨)</sup> هو منعه لأسباب الخلاف من خلال ضبط بعض التصرفات غير الموزونة والتي حدثت نتيجة غياب سلطة القانون بعد عام (٢٠٠٣م)، كقيام بعض

الجماعات باقتحام مساجد أهل السنة، وطرده أئمة الجماعة منها، فشدت على أن «هذا العمل مرفوض تماماً، ولا بد من رفع التجاوز، وتوفير الحماية، وإعادته الى جامعه معزلاً مكرماً»<sup>(٧٩)</sup> ويؤكد أن التواصل مع إخواننا أهل السنة قائم سواء عن طريق اللقاءات المباشرة أو غيرها، ووجهات النظر بيننا وبينهم متطابقة، أو متقاربة في معظم القضايا الرئيسية<sup>(٨٠)</sup> وأن أسباب الخلاف منعدمة بين الطرفين وعلى فرض وجودها، فهو يقرر الأساليب المثلى في إزالتها، عن طريق انتهاج الحوار المتين للتقارب وحل المشاكل<sup>(٨١)</sup> ثم أنه يقصر العنف الطائفي على اتجاهين: الأول: ما يمارسه الفرقاء السياسيون من العنف للحصول على بعض المكاسب السياسية والثاني: ما يمارسه التكفيريون من أجل الصراع بين الطائفتين، وهو بذلك ينقي الساحة الاجتماعية ويبرئها من أي لون من ألون النزاع. وقد تحرك السيد وتعامل ميدانياً ضد أبعاد المخطط الطائفي الذي أريد تنفيذه في العراق من خلال زرع بذور الفتنة الطائفية وسلب العراق حقه في السلام والاستقرار، حين مضى زعماء خلايا الدم من التكفيريين والبعثيين والإرهابيين في إشاعة الرعب وإثارة التفرقة بين صفوف العراقيين عن طريق مسلسل رهيب من التفجيرات الدامية، أودعوا فيه كل ما لديهم من مكر ولؤم وحقد، وقد خاطبهم السيد بطائفة من الأحاديث<sup>(٨٢)</sup> المتواترة عن النبي ﷺ منها قوله: «ألا إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام... الخ»<sup>(٨٣)</sup> «من شهد أن لا إله إلا الله وان محمد رسول فقد حقن ماله ودمه»<sup>(٨٤)</sup> ويبدو أن الخطاب في واقعه موجه للعراقيين جميعاً، وليس لتلك الطائفة الضالة فقط، وهدفه من ذلك التأكيد على الثوابت الجامعة للطيف العراقي، وصرف الجهود نحوها. والحق لقد تجلّت قدرة المرجعية في معالجة هذا الملف الشائك والمعقد بحكمة عالية، فكانت في قلب الحدث السياسي، وتلاءمت مواقفها -تماماً- مع خطورة المرحلة، فعمدت -ابتداءً- على أن تتأى بنفسها في أن تتحول الى رد فعل مع ما كانت تلاقيه الطائفة الشيعية من الإبادة الجماعية المنظمة، ثم تبلورت مواقفها باتجاه توحيد الخطاب الديني بنبد العنف، وتوحيد الصف، وضبط النفس، ومواجهة (جاهليات موعلة في استئصال

الإنسان وحرية<sup>(٨٥)</sup>، كما أنه استبق مخططات الأعداء في بث الطائفية بين أبناء الشعب، وأودع الأمان والاطمئنان في النفوس حين صرح «أنه لا مخاوف من وقوع فتن طائفية في العراق، إذا لم تتدخل أطراف أجنبية في شؤون العراق»<sup>(٨٦)</sup> وحينما بدأ التكفيريون نشاطهم، وأعلنوا عن مخططهم، كشف عن النوايا المبيتة والحقيقية من وراء تصريحاتهم، ونبه على أن وعي العراقيين أكبر من أن تحقق هذه المخططات مآربها إذ يقول: «إن الهدف الأساس من إطلاق هذه التهديدات، وماسبقها وأعقبها من أعمال عنف إجرامية استهدفت عشرات الآلاف من الأبرياء، في مختلف أرجاء العراق هو إيقاع الفتنة بين أبناء هذا الشعب الكريم وإيقاد نار الحرب الأهلية ... ولكن معظم العراقيين - والله الحمد - على وعي تام بهذه الأهداف الخبيثة ولن يسمحوا للعدو بتحقيق مخططاته الإجرامية، ومهما نالهم من ظلم وأذى، وأريق على ثرى بلدهم الطاهر من دماء زكية لأهلهم وأحبهم»<sup>(٨٧)</sup>. ويبدو أن الأسلوب الذي اتبعه عملاء التكفير وقادة التطرف في التعامل مع الملف الطائفي عن طريق القتل الجماعي والتهجير وغير ذلك، أثبت فشلاً ذريعاً في خلط الأوراق، وبث سموم الفرقة، فلجؤوا إلى سبل جديدة تتمثل في ضرب المقدس الديني من أجل إثارة النفوس، وإيقاد جذوة الحرب الطائفية فعمدوا إلى تهديم القبة المطهرة لمقد الإمامين العسكريين عليهما السلام، فتصاعدت أعمال العنف يومها، وتفاقم أمرها بشكل مروع ومخيف، حتى أصبح العراق قاب قوسين أو أدنى من الدخول في نفق الاقتتال المذهبي، وتراءى أن بصيص الأمل في الخلاص من تداعيات تلك الأزمة بات يخفت شيئاً فشيئاً، وذلك أن المصيبة تمثل - في واقعها - تحدياً غير مسبوق للشعور الإسلامي عموماً، والوجود الشيعي على وجه الخصوص، فتهديم المراقد المقدسة ظاهرة دخيلة على النسيج العراقي، تنطوي على خلاصة المكر واللؤم والخبث، أريد من ورائها تمزيق هذا النسيج، وإشعال فتيل أزمة كارثية إنسانية على مستوى إقليمي، وليس على مستوى العراق، لذا فقد كان تحرك الحوزة بمستوى خطورة الحدث، فسارع مراجع الحوزة الكبار وهم آيات الله العظام السيد محمد سعيد الحكيم والشيخ محمد إسحاق الفياض

والشيخ بشير النجفي الى الاجتماعى بالسيد السيستاني، واتخاذ الإجراءات المناسبة، لوقف أعمال العنف والإمساك بزمام الأمور قبل أن تخرج من السيطرة وتنتهي الى ما لا تحمد عقباه، فبادر مكتب السيد السيستاني الى إصدار البيان الذي أذان به تلك الجريمة النكراء، وأعلن الحداد سبعة أيام جاء فيه «أن الكلمات قاصرة عن إدانة هذه الجريمة النكراء، التي قصد التكفيريون من ورائها إيقاع الفتنة بين أبناء الشعب العراقي ... إننا إذ نعزي إمامنا صاحب الزمان عليه السلام ... ندعو المؤمنين ليعبروا خلالها بالأساليب السلمية عن احتجاجهم وإدانتهم الحرمان مؤكدين على ... أن لا يبلغ بهم ذلك مبلغاً يجرحهم الى اتخاذ ما يؤدي الى ما يريده الأعداء من فتنة طائفية طالما عمدوا على إدخال العراق في أتونها»<sup>(٨٨)</sup> والحق لقد تعامل السيد السيستاني مع هذه الأزمة بوعي وحكمة عاليتين، فلم يسمح بردود الافعال العفوية من أن تتحكم بحركة الشارع ويلاحظ - خلافاً لبياناته السابقة - أنه شخص الجهة المنفذة لتلك الجريمة وهم التكفيريون، وربما أراد من وراء ذلك امتصاص ردود الأفعال الغاضبة وحماية أهل أبناء المذاهب الإسلامية الأخرى منها، وتبرئتهم من اقتراف تلك الجريمة، مؤكداً بذلك فحوى تصريحاته السابقة - بخصوص الشعب العراقي - وأنه سيكون أكثر انسجاماً وتقارباً، إذا لم تتدخل الأيدي الأجنبية في الشأن العراقي<sup>(٨٩)</sup>، ولم يغفل عن بركان الغضب الذي كان يموج به الشارع العراقي، لذا - ومن أجل التنفيس عن الكبت، ومواساة الناس بتلك الصدمة - كما عبر عنها - دعا المؤمنين الى التعبير عن ذلك بالأساليب السلمية، ولكي لا تكون الاحتجاجات أداة طيعة بيد الانتقام، وتخرج عن سلميتها فقد ذكر السيد وحذر من أن يبلغ بهم ذلك مبلغاً يحقق مآرب الأعداء من إحداث فتنة طائفية . وقد ظهر موقف السيد جلياً فكان نداء السيد السيستاني من وسط ضريح الإمام الحسين عليه السلام يعلن ان العهد الذي تأمر عليك الطامعون في حق ولاية ابيك وأخيك يعود ثانية ويعدون العدة للقتل والذبح الأكثر بشاعة من ذي قبل ... لكن النداء كان بالمرصاد، فقد حجّم فلولهم وفضح مؤامراتهم واستقبح التاريخ أعمالهم وفتحت من جديد الصفحات التي طويت ونقشت بأحرف الشياطين وهي تفسير مسار الحقيقة .

## الخاتمة

في نهاية البحث توصل الباحثان الى النتائج الاتية:

١. إن السيد السيستاني حاول ان يحافظ على السمة الوطنية للبلد والانتماء العربي والتوجه الديني له ممزوجاً بعقلانية عالية تتعد عن التطرف والإرهاب واقعاً، وان تفرض نفسها على العالم ليتحول بذلك الى زعيم مجدد في هذا المضمار .

٢. إن السيد السيستاني حاول أن يحافظ على وحدة البلد من شبح التقسيم والتفتت من خلال الضغط على مشاركة السنة العرب في كتابة الدستور ومن خلال التأكيد على التوافق الوطني في جملة القرارات المصرية في البلد كتوزيع الثروة وقانون النفط والاتفاقية الأمنية .

٣. إصرار السيد على كتابة الدستور وأنه يجب أن يكتب من قبل ممثلي الشعب الذين تم اختيارهم عن طريق الانتخابات العامة .

٤. ان مواصفات الدستور الذي دعا إلى صياغته ينبغي أن تكون ركائزه الأساسية هي الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية السامية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي إلى جنب مبدأ الشورى والتعددية واحترام الأقلية لرأي الأكثرية .

٥. ان السيد عول كثيراً في كتابة الدستور على رأي وإرادة أغلبية الشعب العراقي في كونه سيعكس تعاليم الإسلام وثوابت الدين .

٦. ان السيد طالب بإجراء الانتخابات لتطبيق معاني الديمقراطية من خلال تمكين الشعب من اختيار ممثليه وإدارة بلده بنفسه .



٧. ان الانتخابات تحظى بالمشروعية الدينية والمسؤولية الوطنية .

٨. أكد السيد ان الانتخابات هي السبيل الوحيد والعاقل لتجاوز المحاصصات العرقية والطائفية في تشكيلة أي حكومة.

٩. اراد السيد أن يحول دون الوقوع في فخ الحرب الأهلية: الكردية العربية .  
الشيعة السنة .

## الهوامش

١. محمد هادي الاميني: معجم رجال الفكر والادب في النجف خلال ألف عام، ٢ / ٧٠٠.
٢. محمد صادق محمد باقر بحر العلوم: الإمام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في النجف الاشرف / ٢٤٠.
٣. نور الدين الشاهرودي: المرجعية الدينية ومراجع الإمامية / ١٨٨.
٤. ثامر عبد الحسين العامري: موسوعة أنساب العشائر العراقية السادة العلويين / ١٧٤.
٥. محمد صادق محمد باقر بحر العلوم: الإمام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في النجف الاشرف / ٢٤٠.
٦. حسين السيد علي الموسوي أبو سعيدة: المشجر الوافي في السلسلة الموسوية، ٣ / ١٢٢.
٧. محمد الغروي: مع علماء النجف الاشرف، ٢ / ٣٤٣.
٨. نور الدين الشاهرودي: المرجعية الدينية ومراجع الإمامية / ١٨٨.
٩. محمد الغروي: المرجعية في مدرسة أهل البيت ومواقفها السياسية / ٥٢.
١٠. حسين محمد الفاضلي: الإمام السيستاني أمة في رجل / ٧٣.
١١. محمد صادق محمد باقر بحر العلوم: الإمام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في النجف الاشرف / ٢٤٢.
١٢. المصدر نفسه / ٢٤٢.
١٣. حسين محمد الفاضلي: الإمام السيستاني أمة في رجل / ٧٣.
١٤. محمد صادق محمد باقر بحر العلوم: الإمام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في النجف الاشرف / ٢٤٢.
١٥. حسين محمد الفاضلي: الإمام السيستاني أمة في رجل / ٤٠٨.
١٦. نور الدين الشاهرودي: المرجعية الدينية ومراجع الإمامية / ١٨٩.

١٧. المصدر نفسه / ١٨٩ .
١٨. محمد صادق محمد باقر بحر العلوم: الإمام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في النجف الاشرف / ٤٠٨ .
١٩. نور الدين الشاهرودي: المرجعية الدينية ومراجع الإمامية / ١٨٩ .
٢٠. عمار البغدادي: لمحات من حياة الإمام السيستاني / ٣٢ .
٢١. المصدر نفسه / ٣٢ .
٢٢. محمد صادق محمد باقر بحر العلوم: الإمام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في النجف الاشرف / ٢٢٣ .
٢٣. نور الدين الشاهرودي: المرجعية الدينية ومراجع الإمامية / ١٨٩ .
٢٤. المصدر نفسه / ١٨٩ .
٢٥. أغا بزرك الطهراني، ٢٦ / ٣١ .
٢٦. مجلة المعارج، ٦٦ / ٢١١ .
٢٧. مجلة الموسم / ٦٧٧ .
٢٨. محمد الغروي: المرجعية في مدرسة أهل البيت وموقفها السياسية / ٥٦ .
٢٩. نور الدين الشاهرودي: المرجعية الدينية ومراجع الإمامية / ١٩٠ .
٣٠. المصدر نفسه / ١٩٠ .
٣١. عمار البغدادي: لمحات من حياة الإمام السيستاني / ١٥ .
٣٢. حسين محمد الفاضلي: الإمام السيستاني أمة في رجل / ٤١٥ .
٣٣. محمد الغروي: المرجعية الدينية في مدرسة أهل البيت وموقفها السياسية / ١١٦-١١٧ .
٣٤. حامد الخفاف: النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية / وثيقة ٩٦ / ٥٣ .
٣٥. المصدر نفسه، ٢١ / ٤١ .
٣٦. المصدر نفسه، ٢٥ / ٥٠ .
٣٧. نجوى صالح الجواد: المرجعية الدينية والعراق الجديد جدلية الدين والسياسة / ٢٥٧ .

٣٨. المصدر نفسه / ٢٧٩ .
٣٩. حامد الخفاف: النصوص الصادرة عن ساحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ٤٥ / ٢٣ .
٤٠. المصدر نفسه، ٣٧ / ١٧ .
٤١. المصدر نفسه، ٩٣ / ٥٢ .
٤٢. حارث سليمان الفاروقي: المعجم القانوني، ١ / ١٥٩ .
٤٣. المصدر نفسه / ١٥٩ .
٤٤. نزية يحيى الدين: الإسلاميون والدستور / ٣٢
٤٦. حامد الخفاف: النصوص الصادرة عن ساحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ٣٢ / ١٤ .
٤٧. المصدر نفسه، ٣٢ / ١٤ .
٤٨. عمار البغدادي: الإمام السيستاني رؤية من الداخل / ٨٨ .
٤٩. المصدر نفسه / ٩١ .
٥٠. حامد الخفاف: النصوص الصادرة عن ساحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ٣٩ / ١٩ .
٥١. المصدر نفسه، ٣٦ / ١٧ .
٥٢. المصدر نفسه، ٣٦ / ١٧ .
٥٣. المصدر نفسه، ٣٦ / ١٧ .
٥٤. المصدر نفسه، ٤٩ / ٢٥ .
٥٥. المصدر نفسه ٤٦ / ٢٣ .
٥٦. المصدر نفسه، ٣١ / ١٤ .
٥٧. المصدر نفسه، ٧٥ / ٤١ .
٥٨. المصدر نفسه، ٢٨ / ١٣ .
٥٩. الدستور العراقي .

٦٠. نزية يحي الدين: الإسلاميون والدستور / ١٩٧ .
٦١. حامد الخفاف: النصوص الصادرة عن ساحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ٩٨/٥٣ .
٦٢. محمد صادق محمد باقر بحر العلوم: الإمام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في النجف الاشراف/ ١٠٩ .
٦٣. المصدر نفسه/ ١١٠ .
٦٤. حامد الخفاف: النصوص الصادرة عن ساحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ٤١/٢١ .
٦٥. المصدر نفسه، ٩٨/٥٣ .
٦٦. المصدر نفسه، ٨٠/٤٣ .
٦٧. المصدر نفسه، ٩٨/٥٣ .
٦٨. المصدر نفسه، ١٢٧/٧٢ .
٦٩. المصدر نفسه، ١٢٧/٧٢ .
٧٠. المصدر نفسه ٨٥/ ١٤٤ .
٧١. المصدر نفسه ٨٥/ ١٤٤ .
٧٢. المصدر نفسه، ٩٣/٥٢ .
٧٣. المصدر نفسه، ٩٦/٥٣ .
٧٤. المصدر نفسه، ٩٩/٥٣ .
٧٥. السيستاني: الاستفتاءات / ١٠٤ .
٧٦. المصدر نفسه / ٧٠٤ .
٧٧. السيستاني: منهاج الصالحين (المعاملات)، ٧٠/٣ .
٧٨. عمار البغدادي: لمحات من حياة الإمام السيستاني / ٨٠ .
٧٩. حامد الخفاف: النصوص الصادرة عن ساحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ١١/٣ .
٨٠. المصدر نفسه، ٥٢/٢٦ .

٨١. المصدر نفسه، ٢٦ / ٥٢ .
٨٢. المصدر نفسه، ٢٦ / ٥٢ .
٨٣. الكليني: الكافي، ٧ / ٢٧٣ .
٨٤. الصدوق: الهداية / ٥٤ .
٨٥. عمار البغدادي: مبادئ الدولة لدى مراجع الحوزة / ٩٨ .
٨٦. حامد الخفاف: النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ٦ / ١٧ .
٨٧. المصدر نفسه، ٨٤ / ١٤٣ .
٨٨. المصدر نفسه، ٨٦ / ١٤٦ .

## المصادر

القرآن الكريم

أبو سعيدة، حسين السيد علي الموسوي، المشجر الوافي في السلسلة الموسوية، مطبعة الحافظ، بغداد، ط ١، ٢٠٠٤.

الاميني، محمد هادي، معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام، ط ٢، ١٤٠٠هـ.

بحر العلوم، محمد صادق محمد باقر، الإمام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في النجف الاشرف، ط ١، دار المحجة البيضاء، ٢٠٠٩.

البغدادي عمار، الإمام السيستاني روية من الداخل، دار قمر العشيبة .

البغدادي، عمار، لمحات من حياة الإمام السيستاني، دار قمر العشيبة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٥هـ.

الجواد، نجوى صالح، المرجعية الدينية والعراق الجديد جدلية الدين والسياسة، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٠.

الخفاف، حامد، النصوص الصادرة عن ساحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، ط ١، بيروت لبنان، ٢٠٠٧.

السيستاني، علي، الاستفتاءات، ٢٠٠٠ .

السيستاني، علي، منهاج الصالحين، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ط ١٦،

.١٤١٨هـ.

الشاهرودي، نور الدين، المرجعية الدينية ومراجع الإمامية، مطبعة الهدى،

.١٤١٦هـ.

الصدوق، أبو جعفر محمد، الهداية، مطبعة اعتماد، قم، ط ١، ١٤١٨هـ.

الطهراني، أغا بزرك، الذريعة الى تصانيف الشيعة، دار الإهداء، بيروت، لبنان .

العامري، ثامر عبد الحسين، موسوعة أنساب العشائر العراقية السادة العلويين،

ط ١، ٢٠٠٤.

الغروي، محمد، المرجعية في مدرسة أهل البيت ومواقفها السياسية، دار المحجة

البيضاء، ط ١، ٢٠٠٥.

الغروي، محمد، مع علماء النجف الاشرف، دار الثقليين، بيروت، لبنان، ط ١،

.١٤٠٠هـ.

الفاروقي، حارث سليمان، المعجم القانوني، مطبعة تيبويرس، بيروت، لبنان، ط ٣،

.١٩٩١.

الفاضلي حسين محمد، الإمام السيستاني أمة في رجل، مؤسسة البلاغ للطباعة

والنشر، ط ١، ٢٠٠٨.

الكليني، الكافي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط ٤.

مجلة المعارج، شهرية متخصصة بالدراسات القرآنية وحوار الأديان تصدر عن

منتدى المعارج لحوار الأديان، ٢٠٠٥ .

مجلة الموسم، فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث، أكاديمية الكوفة، هولندا، المركز

الثقافي لتراث أهل البيت عليه السلام



يحيى الدين، نزية: الإسلاميون والدستور، معهد الأخلاق الفاضلة، بيروت، لبنان.

المدرسي، محمد تقي، الوجيز في الفقه الإسلامي، دار محبي الحسين عليه السلام، قم المقدسة،

ط ١، ١٤٢٦ هـ.